

الظاهرة الاقتصادية زمن المنصور الذهبي

يعتبر عصر المنصور الذهبي أرقى عصور دولة الأشراف السعديين، فهي في جوانب عدة ركيزة الحضارة المغربية في عصرها الحديث، وكانت الظاهرة الاقتصادية في زمنه عنوانا لهذا التميز، في جوانب عدة منها، يقول في مناهل الصفا: "إلى أن جاءت دولة أمير المؤمنين – أيده الله – فرفض التقليد واتسع التوليد والاختراع...وعظمت الأنفة من الاقتصار على الكفاية، فجاءت الآثار بادرار الفتوح ونبالة الصنائع، وتحكم الحضارة، ولطف الاختراع والتوليد، وسعة الدرع وضخامة الشكل، بحيث لا تشبیه بينهما وبين ما تقدم زمانها".

أ. السياسة الاقتصادية في البادية:

سعى المنصور لتوطيد الأمن في بلاده، لما له من علاقة مع الرخاء الاقتصادي. وانتعشت البادية المغربية، بفضل اهتمامه بالزراعة والري، ووجود الأراضي الخصبة الواسعة، والنسبة الكبيرة من سكان البوادي المعتمدين عليها. وسعى إلى تنظيم الزراعة بأنواعها، والاعتناء بأنواع الماشية، وقد أشاد بهذا السفير الإنجليزي (هنري روبرت). كما اهتم بالري وسقي الأراضي، باستغلال الأودية العظيمة، والشبكة المائية الغزيرة، واتقن حفر المجاري المائية والأقنية تحت الأرض (الخطارات). وقام بتنظيم واسع لإقليم السودان، وتنظيم عملية الري، وقد قام محمود باشا بإنشاء نهر فرعي لذلك، وتوزيع الأراضي الزراعية على القبائل لزراعتها، وأجبر بعض رحالتها على الاستقرار لتعميرها، وتوزيع بعضها على المهاجرين الأندلسيين، خاصة بمراكش. وسعى لتنشيط الحياة الاقتصادية لسكان البادية، فكلفهم بمراكزها وقراها المستحدثة، بالاعتناء بالمسافرين وخدمتهم، مقابل تعويضات يدفعها المسافرون؛ فكان ذلك مكسبا ماديا لهم، وتشجيعا للتجارة الداخلية، وقرارا لأمنها. وأقام قرى صناعية بالبادية، نتيجة الاهتمام بصناعة قصب السكر، وإقامة معاصر السكر وصناعته، وقد ازدهر العمران بلك القرى. وبانتعاش البادية وانتشار أغراض التجارة بها كثرت الجباية، وعمت فائدة الدولة وغناها، وامتألت بيوت مالها ومخازن أقواتها، وتكاثر عدد السكان بالمدن والبوادي. وختم ذلك بأن حذف ضريبة النابتة المثقلة لكاهل أهل البادية.

ب - السياسة الصناعية:

سعى المنصور لتوسيع نطاق الحياة الاقتصادية بتطوير المجال الصناعي لدولته، خاصة في ميادين: صناعة السكر، صناعة الأسلحة، استخراج المعادن، والصناعة الحرفية.

- **صناعة السكر:** ازدهرت بسبب ازدهار زراعة قصب السكر، وتأسيس الدولة معامل لها، ومن أهم مراكزها: وادي القصب عند مدينة الصويرة، سهل السوس، وغربي تارودانت، وبوادي ماسة، وضواحي كولمين، وضواحي طنجة وسبتة وسلا. وكانت تسقى بفضل شبكة ري خاصة. وأنشأت مصانع سكرية عديدة، من أهمها أربع مصانع شمالي الأطلس الكبير، عند مدينتي شيشاوة والصويرة، وعشر مصانع بالسوس وتارودانت وما حولها، وجميعها بيد الدولة تتعاقد لاستغلالها مع الزميين لمدة معلومة.

- **مصانع الأسلحة:** اهتم بإنشائها وتطويرها، لحاجة جيشه للذخيرة والعتاد الحربي، وأهمها دار العدة التي كانت بالقصبة الملكية بمراكش، ومن جملتها دور صناعة السفن التي عمل على تأسيسها (الرباط وسلا) تمكينا للأسطول المغربي.

- **استخراج المعادن:** كان بعضه يستخرج بالمغرب والآخر يصدر خاما، ومن أهمها ملح البارود، ومعادن النحاس والحديد والرصاص وملح الطعام. واستغل هذا استغلالا كبيرا، المستخرج منه خاصة من تيغازي، ووضف عليها مثقلا على كل حمل وارد من الآفاق، وكان بحرا لا ساحل له. وإذ استغلت مناجم الذهب بالسودان، وأوعز لجوذر باشا أمر معادن الذهب الثلاثة ببلاد السودان " وأمر بالبناء عليها واختطاط الحون الجائمة عليها، وترتيب الجيش فيها لاحتياطها".

- **الصناعات اليدوية:** شمل ازدهار هذه الصناعات كالنجارة والخياطة ومطاحن الحبوب ومعمل الشموع، التي يعكف عليها جهابذة يبارون النحل في نسيج أشكالها لطفا وادماجا، ومعامل الحسك وآلات البخور. وعمل المنصور على استقدام المهرة من الصناعات الأجنبيات حتى من الفرنجة مما ساعد على إدخال بعض مستحدثات الصناعات.

ج- العوائد المالية للدولة:

كثرت العوائد المالية لدولة المنصور ومن أهمها:

- 1- غنائم معركة وادي المخازن، من الكنوز والنفائس والمعدات الحربية والمؤن والذخيرة، وآلاف الأسرى من مختلف الأجناس الأوروبية، خاصة عليهم المفتدون بأموال باهظة.
- 2- عائدات البلاد المفتوحة، خاصة السودان، وقد بعث محمود باشا للمنصور بعد فتوحه: مائة ألف مثقال ذهب، وألف ومئتي مملوك، وغيره الكثير مع بقاء الجباية كل سنة.

- 3- استثمار المناجم المختلفة، ومن أهمها مناجم الذهب بالسودان، ومناجم ملح الطعام بتغازي وغيرها، ومناجم النحاس والحديد والرصاص وملح البارود بالمغرب.
- 4- عائدات مصانع السكر، وكان الذميون يستغلونه كراء لسنة.
- 5- مداخيل الديوان والمكوس، وقد بلغت 30 بالمائة على الواردات، وعشرة بالمائة على الصادرات، وفي الداخل ما قيمته ربع دينار على الحمل على الأموال.
- 6- التلزييم، إذ كان المنصور يعمد إلى تلزييم الولايات.
- 7- الخراج، أو عشر المنتوجات الفلاحية. وهناك الضرائب المختلفة المفروضة على أنواع التجارة.

وهكذا كانت دولته كما قيل: "أثرت العديم وأكست المحروم".

د. نمو التجارة الداخلية والخارجية:

1- التجارة الداخلية:

نمت هذه التجارة بسبب الاستقرار والأمن، وتزايد عدد القيصريات والفنادق والمدن والأسواق الأسبوعية، والمواسم الفصلية والسنوية في البوادي. وساهم التجار المغاربة في حملة السودان وأشاد بهم المنصور، كانوا أدلاء ومرشدين فيها.

وكانت البرجوازية المغربية تعلق آمالها في نشر النفوذ المغربي بالسودان وأواسط إفريقيا، والتحكم في الطريق التجاري الهام الرابط بينهما. وساعدها حذف الحواجز الجمركية الداخلية كالمكوس، قال الفشتالي: "وقد رفع في أقطار ملكه عن رعيته أنواع الأمكاس كلها، كأعشار السلاح في المراسي، والأبواب وغير ذلك".

وقام بتنظيم وضبط أمن طرق المواصلات وتأمين المسافرين وقوافل التجارة، بتعمير منازلها وأماكنها المخوفة، بإنزال أهل البادية واقطاع الأراضي عليهم. والقيام ببناء الجسور والقناطر على الأودية والممرات الصعبة، كقنطرة تانسيفت، وأم الربيع السفلي وغيرها.

وأكد كل هذا بضرب نقود عديدة ذهبية وفضية وبرونزية ونحاسية في عدة مدن، وفي فترات عدة. فضرب الدينار الذهبي ونصفه، وقد كان ببابه كل يوم أربعة عشر مائة مطرقة تضرب الدينار، وضرب الدرهم الفضي والنقود البرونزية. ضربها بكل من فاس ومراكش والمحمدية ولاكتاوا وسجلماسة ودرعة. ومما ضربه بعد وادي المخازن ودخوله فاسا دينار ونصفه جاء فيه: "بسم الله الرحمن الرحيم عن أمير المؤمنين المجاهد في سبيل الله، أمير المؤمنين أبي العباس، ضرب بمدينة فاس عام ست وثمانين وستمائة".

2- التجارة الخارجية:

نشطت هذه التجارة بقدوم الأوربيين إلى المغرب، بسبب الأمن والاستقرار، ولحاجة المنصور للأسلحة والذخيرة الحربية، ولمشاريعه في البناء؛ وقد وقع اتفاقا تجاريا مع دوق "طوسكانيا" لجلب المرمر والمهندسين والفنيين لقصره البديع. ومنح بعض الامتيازات لبعض التجار الأجانب، خاصة الإنجليز وشركتهم البربرية، لتنظيم أمور التجارة بين البلدين، حتى أصبحت تحتكر أمور التجارة، خاصة تجارة السكر، الذي كانت ملكة الإنجليز تفضله.

وكانت هذه الشركة قد أنشأت بقرار من الملكة "إليزابيث" الأولى سنة 1585م، بتصريح مح لكونت "وارويك" وكونت "ليستير"، ومعهم أربعون من تجار لندن. وكان عقد احتكار تجاري مع المغرب مدته اثني عشر سنة، وكانت الملكة أرسلت وزيرها "روبرتز" للإقامة بالمغرب والحصول على الامتيازات التجارية. وكان تجارها قبل ذلك مندمجين في الشركة التركية (1581م)، وشركة البندقية (1583م)، المندمجتين بعد في الشركة الشامية (1592م).

وكان المغاربة يستردون من الإنجليز مختلف الثياب الرفيعة ذات اللون الأزرق، تصنع منها ثياب الطبقة الموسرة؛ وأيضا الطرابيش الحمر، وأنواع الأسلحة والأخشاب. وصدر المغاربة إليها السكر الناعم والجليظ، والتمور والشموع، ومختلف الحبوب والزرابي، ومعادن الذهب وملح البارود والنحاس...

وكانت أهم موانئ نزولهم آسفي كمناء لمراكش، وأكادير كمناء للسوس، والعرائش لفاس وتطوان، وكذا موانئ الرباط وسلا وأصيلا وأزمور وغيرها.

اهـ.

- المصادر والراجع:

- أبو فارس عبد العزيز بن محمد الفشتالي ، مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفاء، تـ. عبدالكريم كريم، وزارة الأوقاف.
- الناصري أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تـ. جعفر الناصري و محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1418-1997.
- عبد الكريم كريم، المغرب في عهد الدولة السعودية، جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، طـ. الثالثة، 1427-2006م.
- إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج2 من الميرينيين إلى السعوديين، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1420-2000.
- عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب، 1988.